الا ان تأثير هذه النفقات في الاقتصاد الصهيوني كان اكبر منه في الاقتصاد العربي بسبب معطيات الاقتصاد الصهيوني، لا سيما قطاع الصناعة الذي استفاد من ظروف الحرب لاستخدام كامل طاقته وزيادة حجم الاستثمارات كما يعود ايضا الى ارتفاع اجور العمال اليهود مقارنة بالعمال العرب.

بنتيجة العرض المسهب لتطور الاقتصاد الفلسطيني خلال مرحلة الانتداب البريطاني خلص الباحث نبيل بدران الى تسجيل ملاحظات عامة عن عملية النمو الرأسمالي الفلسطيني والظروف الخاصة التي احاطت بها لجهة سياسة الانتداب البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين:

اولا : مراحل نمو الرأسمالية الفلسطينية وتطور نشاطها :

أ ـ مرحلة اعادة البناء بعد الحرب العالمية الاولى: وجاءت هذه العملية على حساب وضع الاكثرية العظمى من الفلاحين الذين اخضعوا لممارسات مادية وقانونية ضاغطة استهدفت اجبارهم على التخلي عن الارض لصالح الرأسمالية العربية او المشروع الصهيوني.

ب ـ مرحلة تكثيف الاستثمار العربي تجاريا مع تطور الطلب في السوق الداخلي والخارجي (١٩٢٧ـ١٩٣٦). ويلاحظ في هذه الفترة تراكم عائدات الاستثمارات العربية في قطاع الحمضيات وخاصة البرتقال المعد للتصدير وقطاع البناء وصفقات بيع الاراضي، وقد انفقت هذه العائدات فيما يخدم السوق العالمي وحاجات التطور المعيشي الذي شهدته المدن الفلسطينية وذلك في مجال زراعة الحمضيات والخضروات والفواكه غير التقليدية والمعدة للتصدير، وفي مجال البناء والاشغال العامة وفي تأمين الحاجات الاستهلاكية المتنامية.

وشهدت هذه الفترة توسع استخدام القوى العاملة في المجال الحكومي الرسمي وزيادة حجم العمل المأجور الناتج عن استقطاب اليد العاملة الريفية الفائضة بسبب المشروع الصهيوني من جهة وسياسة التوازن المتبعة من حكومة الانتداب والتي تمثلت في الغاء المنافسة الكاملة في المناقصات واتباع اسلوب الكوتا ولمصلحة المقاولين والعمال اليهود من جهة ثانية.